- عرض و تحليل نتائج الاستمارات- التساؤل الفرعي الثاني.

حاول علماء النفس الاجتماعي أن يستخدموا نظرية الأنساق الإجتماعية لدراستهم للعديد من التنظيمات الاجتماعية، ومن بينهم "كارتز" "Kartz" و"كاهن" "Kahn" والذين إهتما بمداخل الأنساق المفتوحة لدراسة العديد من التنظيمات الحديثة في المجال الصناعي للتعرف على المشكلات التي توجد في الأنساق الداخلية للمصانع والشركات وعلاقتها بالتنظيمات الخارجية.

و يرى أنصار نظرية الأنساق الاجتماعية أن الأنساق المفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة وتنقسم إلى قسمين أساسيين هما أولا: الأنساق المفتوحة والتي تتفاعل مباشرة مع بيئتها وثانيا الأنساق المغلقة والتي تكون عكس الأولى ولا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها.

عموما يركز علماء نظرية الأنساق الاجتماعية على النوع الأول من الأنساق لدراستها وتطبيقها في تحليلاتهم على المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات، مؤكدين أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها. **(عبد الله محمد عبد الرحمان، 1991، 196-197).**

أولا: دور مخابر البحث في عملية التكوين الجامعي .

للجامعات دور في حل المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع وذلك باستخدام طريقة علمية منظمة مسندة إلى البحث الأساسي أو البحث التطبيقي. ومنه فالبحث العلمي داخل الجامعة يسهم في جلب موارد مالية إضافية للجامعة تدعم تمويل البحوث العلمية، كما أنه يساعد الجامعة في القيام بدورها بقدر أكبر في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وفي التنمية الشاملة للإنسان والمجتمع. وفي محاولة تجسيد هذا الدور بادرت الجزائر منذ عام 1992 في تغيير توجهاتها لسياسة البحث العلمي بالبلاد و استطاعت لمدة أكثر من عقدين من تكوين قاعدة قانونية تؤطر هذا العمل .و من بين المحطات التي شكلت منعطفات لدعم البحث الجامعي خصوصا و البحث العلمي على العموم ،هو التفكير في إنشاء أدوات تُفعّل العملية و تنظمها .فأنشئت بالإضافة إلى وحدات البحث مخابر البحث أيضا.

مخابر البحث: من بين التطورات المهمة التي تحققت على صعيد البحث العلمي هو صدور قانون رقم: 98-11 المؤرخ في: 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية (1998-2002)، ويرمي هذا القانون إلى رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث، وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث، وكذا دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. و أكدت المادة الثانية (02) من نفس القانون على اعتبار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية، وإضافة إلى المادة الثالثة (03) على أن يرمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

وتجسيدا لهذه الأهداف نظمت نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث، و ينقسم كل برنامج إلى ميادين وكل ميدان إلى محاور وكل محور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث، وتقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع بحث فرقة بحث أو أكثر.

ويمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني حسب المادة (13) –الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها. ونصت المادة التاسعة عشر(19) من القانون السابق، "على إنشاء مخابر ومصالح بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين أو مشتركة أو في إطار المؤسسات العمومية تتمتع بالإستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعدية" وفعليا وفي إطار المنظور الجديد والنظرة المتفتحة لأسباب الرقي والتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي نشأت مؤسسات علمية جديدة في مختلف العلوم والتكنولوجيا تدعى مخابر البحث. (**الجريدة الرسمية، 1998، العدد 62، 3-7**).

إن تحديد قواعد إنشاء مخبر بحث جاءت وفق المرسوم التنفيذي رقم 99- 244 المؤرخ في: 31 أكتوبر 1999 الذي حدد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك. والمنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكذا المؤسسات العمومية الأخرى، ويتم إنشاؤه وفقا لأهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعلمية

والتكنولوجية، وكذا بحسب نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية والوسائل المادية والمالية المتوفرة، ويتكون من فرق بحث مهمتها تنفيذ مشروع أو عدة مشاريع بحث تدخل في إطار برنامج البحث. **(الجريدة الرسمية، 1999، العدد 77، 6-8)**.

ويتبين من جملة القوانين أنها تَحَدَّد تنظيم هيكلي يبدأ من المستوى الأعلى مُمثلا في المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ومختلف الوزارات المعنية بصفة البحث، إلى المستوى الأسفل والمتمثل في مخابر البحث وفرق البحث. و لمعرفة مدى مساهمة البحث العلمي الجامعي في عملية التكوين استقصينا ذلك من المبحوثين.

جدول (42) يوضح التسهيلات التي تقدمها إدارة الجامعة للقيام بأعمال البحث العلمي.

تسهيلات الجامعة للبحث العلمي	التكرار	النسبة
دائما	13	% 18.3
أحيانا	43	% 60.6
أبدا	15	% 21.1
المجموع	**71**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة كانت لفئة المبحوثين الذين أجابوا بأن التسهيلات التي تقدمها إدارة الجامعة للقيام بأعمال البحث العلمي تكون " أحيانا " و مثلوا النسبة **60.6** % ، في حين أن عدد المجيبين بـ" أبدا" كانت **21.1** %، أما الذين أجابوا " دائما" جاءت نسبتهم **18.3** %.

وعموما يمكن القول أن هناك تسهيلات تقدمها إدارة الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي، وهذا راجع إلى الأطر القانونية الصادرة في العقد الأخير ، الناجمة أصلا من تحولات طرأت على سياسة البحث العلمي بالجزائر عموما ؛ الأمر الذي انعكس على توزيع مسؤوليات و مهام إلى أطراف و جهات مكلفة بتأطير و متابعة أعمال البحث على صعيد الجامعة أو على مستوى مراكز البحث. بمعنى وصول عملية التسيير الإداري على نحو أفضل من ذي قبل.

الجدول(43) يوضح مدى جدية الباحثين في الأبحاث التابعة لأعمال المخبر .

مدى جدية الباحثين	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كلهم	01	% 1.4
أغلبهم	12	% 16.9
بعضهم	35	% 49.3
لا	23	% 32.4
المجموع	71	% 100

لمحاولة الكشف عن أهم العوامل التي قد تؤثر على البحث العلمي الجامعي ، حاولنا معرفة رأي المبحوثين حول مدى جدية الباحثين، و ودرجة دافعيتهم لممارسة البحث داخل مخابر البحث . و الجدول أعلاه يصنف عدد التكرارات لآرائهم . وعموما نلاحظ أن عدد المجيبين بـ " بعضهم" مثلوا أعلى نسبة تقدر بـ49.3 %. في حين مثلت نسبة المجيبين بـ" لا" ما يقدر بـ 32.4 %، ومثلت الفئة التي أجابت بـ "أغلبهم" النسبة 16.9 %، أما الاقتراح الممثل في العبارة " كلهم" الوارد في جملة الاختيارات للإجابة على السؤال فقد مثلت نسبة قليلة جدا قدرت بـ 1.4 % .

ومن خلال عرض هذه النتائج يمكننا القول أن درجة الدافعية تبقى نسبية و أن البحث العلمي الجامعي يحتاج إلى متابعة و انضباط و تفرغ ،و الأهم هو الوعي بأهمية البحث العلمي لدى كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، وخاصة الباحثين، و محاول تفعيل دوره بشكل يخدم المجتمع الجزائري . لأن هذا الأخير يحتاج إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بنفس درجة حاجته إلى تنمية القطاعات الأخرى.

الجدول(44) يوضح إجابة المبحوثين حول وجود صعوبات في تطبيق البحوث الميدانية .

إجابة المبحوثين	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**69**	% **97.2**
لا	**2**	% **2.8**
المجموع	**71**	% **100**

لمعرفة الصعوبات التي تصادف البحث الاجتماعي أكد أغلب المبحوثون بوجود صعوبات في تطبيق البحوث الميدانية و قدروا بنسبة **97.2** %، في حين نفت فئة قليلة جدا تقدر بـ **2.8** % وجود صعوبة في تطبيق البحث الاجتماعي.

و عموما يحتاج هذا إلى دراسات معمقة تبحث في خلفيات هذا الإشكال ،و لعل أهم اقتراح لتخفيف صعوبات البحث الميداني هو تكافل الجهود و تعبئة المشرفين و مساعديهم، مع توزيع الأدوار لكل المكلفين بعملية البحث . مع العمل خاصة على محاولة تكثيف الجهود نحو التنسيق و التعاون بين الأطراف الفاعلة سواء على مستوى المحيط الجامعي أو في علاقة هذا الأخير بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي .و لعل أن مثل هذا الإجراء قد يقلص ـ نوعا ما ـ الفجوة بين الجامعة و المجتمع.

جدول(45) يوضح مدى توفر الظروف الملائمة للباحثين داخل مخبر البحث.

مدى توفر ظروف البحث العلمي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
دائما	2	% 2.8
غالبا	11	% 15.5
أحيانا	22	% 31
نادرا	23	% 32.4
أبدا	13	% 18.3
المجموع	71	% 100

لمعرفة رأي المبحوثين حول مدى توفير المخبر للظروف المُهيّأة للقيام بالبحث العلمي، تقاربت النسب بين فئتين. فقدرت الفئة الأولى المجيبة على العبارة " نادرا " بنسبة 32.4 % ، و جاءت عدد الإجابات بـ " أحيانا " بنسبة 31 % ، وقُدّرت إجابة فئة أخرى اختارت العبارة " أبدا " بنسبة 18.3 %، و اختارت فئة أخرى تقدر بنسبة 15.5 % العبارة " غالبا ". وقلة قليلة أجابت " دائما " ممثلة في النسبة 2.8 %.

عموما نلاحظ من خلال الجدول أن توفير المخبر للظروف الملائمة للقيام بعملية البحث العلمي تبقى نسبية ، و هذا ما أكدته جملة الإجابات ؛ الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في

متطلبات أو حاجات هؤلاء و أخذها بعين الاعتبار،بغرض تحفيزهم أكثر إلى هذا المجال المهم. و لعل أن الجداول اللاحقة سوف تُفَصِّل لنا متطلبات البحث الجامعي داخل المخبر وفق رؤية العينة المبحوثة.

والجامعة لكي تنجح في نشاطها العلمي لا بد أن يتوافر لها جملة من الشروط الأساسية يمكن حصرها كما يلي: **(محمد مصطفى الأسعد، 2000، 67-68)**.

1.وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين.

2.المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية، ومختبرات، ونظم إدارية وتنظيمية.

3.الأموال الكافية لنشاطات الأبحاث.

4.الوقت الكافي لإجراء الأبحاث.

5.الحرية الأكاديمية وحرية ممارسة النشاط البحثي للعلماء والباحثين.

الجدول(46) يوضح: تبرير إجابة الفئة التي أكدت بأن المخابر "أبدا "لا تتوفر على الظروف الملائمة للبحث.

فئة الموضوع:تبرير نفي توفر الظروف الملائمة للبحث داخل المخبر.			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرار**	**النسبة**
1	نقص على مستوى تجهيز المقرات و توفير المعلومات.	6	% 46.1
2	وجود ثغرات على مستوى النصوص التشريعية و التنظيمية.	3	% 23.1
3	المخابر لا تستوعب جل اهتمامات الأساتذة و الباحثين.	2	% 15.4
4	مشكلات مهنية و معوقات إدارية .	2	% 15.4
المجموع		**13**	**% 100**

ترتبط النتائج الواردة في هذا الجدول بالجدول السابق ، وجاء هذا السؤال يتعمق في الظروف التي قد تؤثر في البحث العلمي ؛ و التي حاولنا من خلالها الكشف عن أسباب أخرى لا تتعلق بالباحث فقط . وعموما أدرجنا سؤال فرعي مخصص للفئة التي ترى بأن المخبر لا يوفر الظروف الملائمة لعملية البحث، قصد الوصول إلى معرفة ماهية هذه المتطلبات.

اتفقت أكبر نسبة من المبحوثين تقدر بـ **46.1** %على القول: "..أن المخابر تعاني.. نقص على مستوى تجهيز المقرات و توفير المعلومات.."، و أخرى مثّلت النسبة **23.1** % أجابت أن الإشكال يعود إلى "..وجود ثغرات في النصوص التشريعية و القانونية التي تؤطر سياسة البحث العلمي بالجزائر..". وتساوت النسبة **15.4** % بين رأيي فئتين مختلفين الأولى ترى أن ".. المخابر لا تستوعب جل اهتمامات الأساتذة و الباحثين.."، في حين ترى أخرى أن مخابر البحث تعاني "..مشكلات مهنية و معوقات إدارية..".

عموما يمكن القول أن هناك بعض السلبيات ارتبطت مع إنشاء مخابر البحث تحتاج إلى المعالجة وتتمثل في توفير الكم المعلوماتي ،و إيجاد حلول قانونية لبعض مشكلات التسيير و كذا تعبئة الأساتذة بشكل تتناسب فيه اهتمامات المخبر و اهتماماتهم العلمية، وليس شرط أن ينتموا إلى نفس مؤسسة الانتساب، لا بد من توجيه دعوة لكل المهتمين بالموضوع مع استغلال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال للمشاركة و الانخراط. فلماذا تضم مخابر البحث أساتذة غير متخصصين في الاهتمامات العلمية التابعة للمخبر.

الجدول (47) يوضح مدى إسهام المخبر في عملية التكوين الجامعي.

إسهام المخبر في التكوين الجامعي	التكرارات	النسبة
نعم	35	% 49.3
لا	36	% 50.7
المجموع	**71**	**% 100**

للكشف عن رأي المبحوثين حول أهمية إنشاء مخابر البحث ، ومدى تمَكُّنها من تفعيل دورها في عملية التكوين الجامعي وفقا للنصوص القانونية. تقاربت النسبة تقريبا بين رأيين متناقضين الأول يؤكد الإسهام الفعلي لمخبر البحث في التكوين الجامعي بحيث قُدّرت نسبة الذين أجابوا "نعم" بـ 49.3 %، في حين يرى أصحاب الرأي الثاني أن مخبر البحث لا يقدم إسهاما في التكوين الجامعي ومثلوا بذلك النسبة 50.7 %. وعموما هذا التناقض في الإجابة قد يعود إلى حداثة التأسيس من جهة ، وتذبذب في تفعيل النتائج من جهة أخرى؛ بالإضافة إلى

جملة المعوقات التي أتينا على ذكرها مسبقا . و لعل أن البحث في هذا "الدور أو مدى الإسهام" يحتاج إلى مراجعة دورية للحكم على نسبة تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها المخبر العلمي الاجتماعي .

الجدول (48) يوضح تبرير المبحوثين- الذين أجابوا نعم - في تأكيد الإسهام الفعلي لمخابر البحث في التكوين.

فئة الموضوع: تأكيد الإسهام الفعلي لمخابر البحث في عملية التكوين الجامعي			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
1	إقامة الملتقيات و المنشورات لتعزيز البحث العلمي الجامعي	10	% 28.6
2	تكوين الأستاذ الباحث و تشجيعه على البحث العلمي.	9	% 25.7
3	الإشراف على رسائل الطلبة و إشراك الطالب في البحث العلمي.	2	% 5.7
4	ترقية التفكير و المهارة الفكرية.	9	% 25.7
5	يساهم في تكوين إطارات للمؤسسات.	2	% 5.7
6	لا أعلم.	3	% 8.6
المجموع		**35**	% 100

لمحاولة معرفة النشاطات التي يقوم بها مخبر البحث الاجتماعي قصد دعم وتعزيز التكوين الجامعي ، حاولنا الكشف عن هذه الأدوار من خلال إرفاق السؤال السابق بسؤال فرعي مُوجّه فقط للمجيبين بـ " نعم ؛ مخابر البحث تُسهم في التكوين الجامعي" ، وكانت الإجابات مصنفة في الجدول أعلاه.

أجابت أكبر نسبة تقدر بـ **28.6** % إسهام المخبر يتمثل في ".. إقامة الملتقيات و المنشورات لتعزيز البحث العلمي الجامعي..". واتّفق عدد آخر من المبحوثين قدروا بـ **25.7** % بالقول:".. تكوين الأستاذ الباحث و تشجيعه على البحث العلمي ..."، في حين أجاب آخرون و بنفس النسبة **25.7** % بالعبارة الآتية: ".. ترقية التفكير و المهارة الفكرية..". و أجابت نسبة **5.7** % بأن إسهام مخبر البحث يتمثل في :".. الإشراف على رسائل الطلبة و إشراك الطالب في البحث

العلمي..". و بنفس النسبة أيضا جاء رأي فئة موالية بالقول:".. يساهم في تكوين إطارات للمؤسسات..". و اكتفت فئة من المبحوثين قدرت بنسبة **8.6** % بـالقول " لا أعلم ".

و عموما تتفق الوحدة رقم (1) و الوحدة رقم(2) و الوحدة رقم (3) و الوحدة رقم(4) و (5)في مساهمة مخبر البحث في التكوين الجامعي للطالب و الأستاذ و ذلك من خلال إقامة الملتقيات و بحوث و الإشراف على منشورات. و عموما يمكن القول أنه لابد من تنويع النشاطات بشكل يُقْحِم الطالب من أجل تعزيز تكوينه النظري و الميداني و تبني أعماله، وكذا بعث الجدية لدى الأستاذ الباحث كونه طرف فاعل في عملية البحث .مع التقويم الدوري لنسبة التقدم في الأبحاث. مع أن أهداف الإصلاح الجديد أكدت بأن عرض التكوين لا بد أن يرتكز في الماستر أساساً على مخابر البحث للجامعة و يتفرع إلى توجهين، توجه ذو غاية أكاديمية وتوجه ذو غاية مهنية.

الجدول (49) يوضح علاقة بحوث طلبة الدراسات العليا بأعمال المخبر.

هناك علاقة بين بحوث الدراسات العليا و أعمال المخبر	التكرارات	النسبة المئوية
دائما	01	% 1.4
غالبا	10	%14.1
أحيانا	27	% 38
نادرا	21	% 29.6
أبدا	12	% 16.9
المجموع	**71**	**%100**

باعتبار أن من أهداف المخبر المشاركة في التكوين ، فقد ركزنا من خلال هذا السؤال في محاولة الكشف عن مدى إسهامه في تكوين الطالب؛ خاصة من حيث الإشراف على أعمال الدراسات العليا .و كانت إجابة المبحوثين مصنفة في وحدات بالجدول أعلاه.

يبين الجدول أن أكبر نسبة أجابت بـ" أحيانا " تقدر بـ **38** % ، تليها عد الإجابات بـ "نادرا " بنسبة **29.6** %.ثم المجيبون بـ " أبدا " بنسبة **16.9** % ، أما عدد المجيبون بـ "

غالبا " فقدروا بنسبة **14.1** % . ثم العبارة " دائما" المدرجة في جملة اختيارات الإجابة على السؤال بنسبة**1.4** %

عموما يتبين من خلال الجدول "النسبية " في علاقة بحوث الدراسات العليا بأعمال المخبر ، على اعتبار أن الحكم على هذه العلاقة تعكسه النسبة **(84.5)** % التي أظهرتها عبارات "أحيانا " و " نادرا" و أبدا". الأمر الذي يحتاج إلى قراءة مستفيضة لما تنص عليه القوانين من خلال هذا الموضوع و محاولة إسقاطه على أرض الواقع؛ لأن الترجمة الفعلية للأطر القانونية تُكسب عملية التكوين فاعلية أكبر من جهة ، ومن جهة أخرى دعم البحث العلمي الجامعي الاجتماعي . ولعل أن معظم المبحوثين أكدوا لنا بأن هذه العلاقة نسبية قليلا .مع العلم أن من بين أهداف الإصلاح أن تسطير التكوين العالي يقدم في شكل عروض تكوين.حيث أن عرض التكوين في الليسانس ذو غاية إما أكاديمية أو مهنية. ويرتكز عرض التكوين في الماستر أساساً على مخابر البحث للجامعة و يتفرع إلى توجهين ،توجه ذو غاية أكاديمية وتوجه ذو غاية مهنية.

الجدول (50) يوضح تبرير إجابة المبحوثين(الذين أجابوا أبدا) أي عدم وجود علاقة بين أبحاث الدراسات العليا و أعمال المخبر.

فئة الموضوع: تبرير عدم وجود علاقة بين أبحاث الدراسات العليا و أعمال المخبر.			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرار**	**النسبة**
1	لأن الطالب غير مؤهل لانجاز أعمال تابعة للمخبر.	2	% 16.6
2	لانعدام التنسيق مع سيادة اللامبالاة.	5	% 41.7
3	لأن الطلبة يختارون مواضيع أبحاثهم بأنفسهم.	5	% 41.7
	المجموع	**12**	**% 100**

و لمحاولة التعمق في أسباب وجود هذا التذبذب الذي يَطْبَع العلاقة بين أبحاث الدراسات العليا و أعمال المخبر حاولنا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ، من خلال إرفاق السؤال

السابق بسؤال فرعي مُوجّه فقط للمجيبين بـ " أبدا". و كانت الإجابات مصنفة وفق التكرارات الواردة في الجدول أعلاه.

نلاحظ أن هناك نسبة متساوية تقدر بـ **41.7** %، سجلتها إجابة فئة من المبحوثين أكدوا أن سبب عدم وجود علاقة بين أبحاث الدراسات العليا و أعمال المخبر هو:"..انعدام التنسيق و كذا سيادة اللامبالاة.."، ونفس النسبة تعود إلى الفئة التي أكدت بالقول"..أن الطلبة يختارون مواضيع أبحاثهم بأنفسهم..". في حين أكدت نسبة قليلة جدا تقدر بـ **16.6** % بقولها:".. لأن الطالب غير مؤهل لانجاز أعمال تابعة للمخبر..".

و عموما تتفق الوحدة رقم (1) و الوحدة رقم (3) بنسبة **58.3** % بالنظر إلى الطالب بأنه غير مدمج في عملية البحث الجامعي، والمخبر لا يُسهم في تكوينه من حيث إكسابه قواعد منهجية البحث العلمي الميداني. على اعتبار أن بحوث الطلبة تؤهله للحصول على الشهادة فقط . ليصنف بحثه فيما بعد كرقم في المكتبة ؛ الأمر الذي يثير التساؤل ما الجدوى من هذه الأبحاث، طالما أن الطالب غير مؤهل للبحث، و ومهمته في البحث تقتصر على اختيار الموضوع الذي يميل إليه بنفسه ،و لا يوجد تنسيق بين أبحاث الطلبة و أعمال المخبر.؟.

و طالما أن الطالب غير مؤهل للتعامل بجدية مع أعمال المخبر، فسبب عدم إشراكه يعود إلى الاختلال الذي يطبع عملية التنسيق بين الأطراف الفاعلة في شؤون المخبر. و عليه يمكن القول أن عملية البحث العلمي الاجتماعي الجامعي تحتاج إلى تكثيف الجهود، و ربما محاولة إشراك هذا الطرف "الطالب" قد يُكسب الأعمال العلمية دعم إضافي ينعكس بالفائدة على الطالب و المخبر و الجامعة . و بالتالي على المجتمع ككل. وفق التنظيم القانوني الجديد الذي منحه المرسوم التنفيذي رقم 98-254 الموافق لـ 17 غشت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، ويهدف هذا المرسوم إلى تحديد وتنظيم التكوين في الدكتوراه والتكوين ما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي وجاءت المادة (18) تنص على ما يلي: "تستخلص مواضيع البحث المطابقة لمواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه كلما أمكن الأمر ذلك، إما من البرامج الوطنية ذات الأولوية في البحث، بما فيها البرامج النوعية أو المعبئة، وإما المساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق هذه البرامج". **(الجريدة الرسمية، 1998، العدد 60، ص ص.12-15).** فأين الواقع من هذا النص القانوني؟

جدول(51) يوضح مدى إسهام إنشاء مخابر البحث في إعطاء دفع للبحوث الاجتماعية الجامعية.

إسهام المخبر في تعزيز البحوث الاجتماعية الجامعية	التكرار	النسبة
دائما	1	% 1.4
غالبا	15	% 21.1
أحيانا	25	% 35.2
نادرا	16	% 22.5
أبدا	14	% 19.7
المجموع	**71**	**% 100**

يبيّن الجدول أن أكبر نسبة مَثّلتها إجابة المبحوثون الذين أكدوا بأن إسهام إنشاء مخابر البحث في إعطاء دفعا للبحوث الاجتماعية الجامعية بالقول " أحيانا " و قدروا بنسبة **35.2** %. كما قدرت نسبة عدد المجيبين " نادرا" بـ **22.5** %.تليها نسبة **21.1** % هم من أجابوا بـ " غالبا ". ثم الفئة التي أجابت بـ " أبدا " كانوا بنسبة **19.7** %. أما الذين أجابوا "دائما" فقدروا بنسبة 1.4 %

عموما أكدت معظم الفئة المبحوثة أن هناك تذبذب في تعزيز، و دعم البحوث الاجتماعية الجامعية على الرغم من توفر مخابر بحث أنشئت أساسا لهذا الدور.

إن التأخر في دفع البحوث الاجتماعية الجامعية يعود كما بَيّن المبحوثون ـ في هذه الدراسة ـ بأن ذلك يعود إلى نقص في التنسيق و التعاون بين الأطراف التي لها علاقة بالبحث، و كذا نقص على مستوى جدية أغلب الباحثين في التعامل مع البحث العلمي.

جدول (52) يوضح أهم العراقيل التي تصادف مخابر البحث داخل المحيط الجامعي.

فئة الموضوع: عراقيل مخبر البحث في الوســـط الجامعـــــي.			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
1	تذبذب في التسيير و التنسيق بين الأطراف المشاركة في المخبر.	22	% **22.4**
2	شكلية البحث و عدم جدية أغلب الباحثين.	19	% **19.4**
3	صعوبة النشر و تطبيق نتائج البحوث.	4	% **4.1**
4	تجهيز المقرات و إمكانيات البحث الحديثة.	12	% **12.2**
5	التشريعات غير الواضحة.	3	% **3.1**
6	صعوبة في تفرغ الباحث.	5	% **5.1**
7	قلة المتخصصين.	1	% **1**
8	محتكرة من قبل ذوي التأهيل العالي و الخبرة دون إتاحة فرصة للأساتذة للجدد.	5	% **5.1**
9	المحاباة و المصالح الشخصية.	3	% **3.1**
10	لا أعلم.	24	% **24.5**
	المجموع	**98**	**% 100**

يُبَيّن الجدول أن أعلى نسبة كانت من قبل المبحوثين الذين لم يبدو رأيهم حول العراقيل التي تصادف مخابر البحث و مَثّلوا نسبة **24.5** %. في حين أن هناك من رأى عدة عراقيل و بنسب مختلفة. فنسبة **22.4** % تتمثل في إجابة المبحوثين الذين أكدوا أن الإشكال يكمن في ".. التذبذب على مستوى التسيير، و كذا قلة التنسيق و التعاون بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية البحث سواء داخل المخبر؛ وأيضا في علاقة هذا الأخير بإدارة الجامعة.." ،تليها نسبة **19.4** % هم من أجابوا أن العراقيل التي تصادف مخبر البحث في الوسط الجامعي تعود إلى".. شكلية البحث و عدم جدية أغلب الباحثين.. ". ، كما أن هناك من أبدى صعوبات أخرى تتمثل في صعوبة "..تجهيز المقرات وقلة توفر الإمكانيات الحديثة للبحث كالانترنت و المراجع الحديثة ذات اللغات المختلفة، و مَثّل أصحاب هذا الرأي النسبة **12.2** %. أيضا هناك

فئة أخرى تقدر بنسبة **5.1** % قالت أن : ".. الصعوبة تكمن في تفرغ الأستاذ الباحث .."، وبنفس النسبة أجاب آخرون أن المخابر:".. محتكرة من قبل ذوي التأهيل العالي و الخبرة،.. دون إتاحة فرصة للأساتذة للجدد.." .و رأت قلة من المبحوثين أن الإشكال يعود إلى: "..عدم وضوح التشريعات القانونية.." ومَثَّل هؤلاء النسبة **3.1** % . وبنفس النسبة عبر من خلالها آخرون عن رأيهم القائل:".. المحاباة و المصالح الشخصية..".

يمكن تفسير إجابة الذين لم يُبدو رأيهم على هذا السؤال، من خلال تحليل إجابة الفئة المقابلة التي أكدّت بأن الصعوبة تكمن في الاتّصال بين الفاعلين داخل المخبر ، وكذا التذبذب في التنسيق الدوري و المتابعة الجدية لأعمالهم مع قلة التواجد و الحضور بالمخابر. ويعتبر هذا دليل واضح عن عدم العلم و الاطّلاع بما يجري من عمليات و تفاعلات داخل النسق العلمي.

عموما يمكن القول أن هناك اتفاق بين الوحدة رقم (1) ورقم (3) و رقم (4) و رقم (5) و رقم (7) بتأكيد المبحوثين الذين صنفوا ضمن هذه الوحدات بأن الإشكال يكمن في كيفية التسيير و التنسيق .الذي يعكس جل المعوقات التي تتعلق بقلة حضور و تواجد الأطراف المعنية بالبحث؛ و كذا المتابعة الدورية للإجراءات المتعلقة بعملية البحث العلمي في محاولة فهم الباحثون إلى ما لهم و ما عليهم. و لعل أن إيلاء أهمية لهذه الجوانب قد يبعث التحسيس و التوعية و من ثم الدافعية نحو البحث العلمي.

أما الوحدة رقم(2) و الوحدة رقم (6) فجاءت ترتكز على " الأستاذ الباحث " من حيث كثرة المهام البيداغوجية الموكلة إليه ودرجة دافعيته نحو البحث . ولعل أن التوفيق بين (التدريس و البحث) يحتاج إلى جهد مضاعف أو تكثيفا للجهود.

الجدول (53) يوضح: طبيعة الأبحاث التي تنجز داخل مخبر البحث المختص في علم الاجتماع.

طبيعة أبحاث المخبر الاجتماعي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نظرية	22	% **31**
تطبيقية	2	% **2.8**
نظرية و تطبيقية	47	% **66.2**
المجموع	71	% **100**

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الإجابات أكدت أن طبيعة الأبحاث التي تنجز من قبل المخبر الاجتماعي بالجامعة تتسم بأنها بحوث"نظرية وتطبيقية" وقدرت نسبتهم بـ **66.2** % من جملة العينة المبحوثة ؛ في حين قدرت نسبة المجيبين بـأن البحوث ذات طبيعة" نظرية "بـ **31** %، تليها نسبة قليلة جدا أجابت بأن طبيعة البحوث " تطبيقية" و هؤلاء مثلوا النسبة **2.8** %. و عموما يتضح من خلال الإجابات أن البحوث يطغى عليها الجانب النظري أكثر من التطبيقي، ولعل أن هذا يؤثر على علاقة البحث العلمي الجامعي بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

ثانيا :تحليل علاقة مخابر البحث بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

في محاولتنا معرفة العلاقة بين الثالوث الجامعة والبحث و التنمية حاولنا أن نعرف إن ساهمت إصلاحات منظومة التعليم العالي و البحث العلمي في تقليص الفجوة بين البحث و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بعد الشروع في تطبيق السياسة العلمية الأخيرة ـ وخاصة بعد إنشاء مخابر البحث ذات الاهتمام الاجتماعي ـ و التي مضى على تطبيقها ما يقارب العقد من الزمن، لذلك توجهنا إلى الاستقصاء عن آثار تطبيق السياسة في الواقع .مُرَكزّين على دور البحث الاجتماعي الجامعي على مختلف التنظيمات الاجتماعية الأخرى داخل النسق الاجتماعي ككل.

الجدول (54) يوضح مدى استغلال نتائج البحث الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

استغلال نتائج البحث الاجتماعي في المجتمع	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	2	**%2.8**
لا	69	**%97.2**
المجموع	**71**	**% 100**

بينت لنا النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن معظم الإجابات و بنسبة تقدر**97.2** % أكدت أن المحيط الاقتصادي و الاجتماعي لا يستوعب و لا يستغل نتائج البحث الاجتماعي ، في حين أجابت نسبة قليلة جدا بأن هناك استغلال عقلاني فعلي لنتائج البحث الاجتماعي الجامعي ونسبة هؤلاء هي **2.8** %.

و أكدت دراسة "أمينة مساك " 1998 بأن البحث العلمي الجامعي لم يرتق إلى المستوى الذي يعطيها مكانة أكبر في مجتمعنا لان مصداقيته في التطبيق ضئيلة مما يطرح التساؤل حول تثمين هذا النشاط الحيوي. والباحث الجزائري مُهمش في المجتمع الجزائري، ولا يعتبر فاعلا أساسيا فيه بدليل؛ استعانة المؤسسات بالباحث الأجنبي كأول إجراء في حالة الاستشارة أو الاستفادة من خبراته و دراساته .

و في نفس السياق أكدت أيضا نتائج دراسة "مامري جميلة" سنة 2001 أنه على مستوى البحوث في مجال العلوم الاجتماعية ، فان هذا القطاع يعاني من قلة الاهتمام و التهميش ، وذلك راجع للجهل بالقيمة العلمية لهذه العلوم و بأهميتها في ترقية كل مجالات المجتمع، وقدرتها على تخطيط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . هذا الجهل بمكانتها هو الذي يجعلها تعاني من إجحاف في حقها مقارنة بالعلوم الأخرى.(للمزيد أنظر مبحث الدراسات السابقة).

والجدول اللاحق يبين أهم المعوقات التي تقف حائلا في العلاقة بين البحث و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

الجدول(55) يوضح رأي الأساتذة حول أهم العراقيل التي تواجه مخبر البحث الاجتماعي في علاقته بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

فئة الموضوع:عراقيل بين مخبر البحث الاجتماعي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة
1	غياب التنسيق و التعاون بين الجامعة و المحيط.	24	%27
2	البيروقراطية الإدارية لكلا الطرفين.	14	%15.7
3	تذبذب في تفرغ أغلب الباحثين و في دافعيتهم نحو البحث العلمي.	4	%4.5
4	صعوبة في تطبيق نتائج الأبحاث.	9	%10.1
5	أغلب أبحاث المخبر تعبر عن اهتمامات الأساتذة لا المحيط	2	%2.2
6	عدم تفهم المحيط لأهمية نتائج البحث الاجتماعي بالنسبة للمجتمع.	17	%19.1
7	تذبذب في دعم الباحث ماديا و معنويا.	5	%5.6
8	عدم ربطها بالواقع.	6	%6.7
9	لا أعلم.	8	%9
المجموع		89	% 100

لفهم طبيعة العلاقة التي تربط بين مخبر البحث الاجتماعي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي حاولنا الكشف عن الأسباب التي حالت دون تحقيق فعالية لهذه العلاقة ، و بَيّنت لنا النتائج الواردة في الجدول أعلاه مختلف الآراء حول المعوقات التي تراها العينة المبحوثة . بحيث حصرت أكبر فئة من المبحوثين و هي تقدر بنسبة **27** % بأن أهم إشكال يكمن في: "..غياب التنسيق و التعاون بين الجامعة و المحيط.." .

تليها نسبة **19.1** % من فئة المبحوثين الذين أكدوا بأن السبب يرجع إلى "..عدم تفهم المحيط لأهمية نتائج البحث الاجتماعي بالنسبة إلى المجتمع ، ثم تأتي نسبة **15.7** % يُمَثُّلها المبحوثون الذين طرحوا مشكل ".. البيروقراطية الإدارية لكلا الطرفين.." .

وترى فئة أخرى بنسبة **10.1** % بأن أهم مُعَوِّق يرجع إلى ".. صعوبة في تطبيق نتائج الأبحاث.." ثم نسبة **9** % تعود للفئة التي لم تعبر عن رأيها في هذا الموضوع. و نسبة **6.7** تعود للمبحوثين الذين أكدوا أن أهم العراقيل تكمن في عدم ربط البحث الاجتماعي بالواقع. و هناك نسبة **5.6** % أشارت إلى أن المُشكل يكمن في ".. تذبذب في دعم الباحث ماديا و معنويا..".

في حين هناك من يرى أن السبب يَكمُن في ' الباحث ' من خلال قولهم :".. تذبذب في تفرغ أغلب الباحثين و في دافعيتهم نحو البحث العلمي.." و مَثّل أصحاب هذا الرأي نسبة **4.5** %.. ونسبة قليلة جدا تقدر بـ **2.2** % ترى أن السبب يرجع إلى :"..أن أغلب أبحاث المخبر تعبر عن اهتمامات الأساتذة لا المحيط..".

و عموما يمكننا القول أن هناك اتفاق في الرأي بين الوحدة رقم (1) و الوحدة رقم (2) و الوحدة رقم (4) و الوحدة رقم (5) و الوحدة رقم (6) و الوحدة رقم (8) .و الذي يتجسد في النظر إلى أن أهم العراقيل التي تواجه مخبر البحث الاجتماعي في علاقته بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي تكمن أساسا في غياب التنسيق والتعاون بين الجامعة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؛ مما أدى إلى عدم اعتراف هذا الأخير بمخرجات النسق الجامعي.

كما نلاحظ من خلال الآراء المعنونة في الوحدة رقم (3) و الوحدة رقم (7) أنها تشترك في اتجاه واحد يرى بأن الإشكال يكمن في طرف فاعل ذا أهمية بالنسبة لعملية البحث ألا وهو

" الباحث" ، وهذا من خلال تَذَبذُب يطغى على مستوى دعمه ماديا ومعنويا ، و يؤثر على تفرغه للبحث ، و من ثم دافعيته نحو الانجاز.

الجدول(56) يوضح رؤية المبحوثين لإصلاح التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في المرحلة الراهنة.

فئة الموضوع: اقتراح حول منظومة التعليم العالي و البحث العلمي في المرحلة الراهنة			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرار**	**النسبة**
1	تقريب العلاقة بين المنظومة التربوية ككل و متطلبات المجتمع.	18	**%18**
2	إعادة النظر في نوعية التكوين الجامعي على مستوى البحث العلمي و التربص الميداني.	15	**%15**
3	تشجيع الحرية الأكاديمية و النقدية و رفع مكانة الأستاذ الباحث.	10	**%10**
4	ضرورة مراجعة الإصلاحات دوريا.	11	**%11**
5	استشارة ذوي الكفاءة و الأخذ بمقترحاتهم.	26	**%26**
6	سيادة التوجه العلمي لا الأيديولوجي.	6	**%6**
7	تحسين التسيير الإداري الجامعي و العلمي.	4	**%4**
8	لا أعلم.	10	**%10**
	المجموع	100	**% 100**

في سبيل حوصلة آراء المبحوثين حول إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر كما يَتَصَوّرُونَها من حيث الواقع و الآفاق ،استطعنا أن نحصي جملة من الآراء صنفناها في الجدول أعلاه .

و عموما نلاحظ أن أعلى نسبة تقدر بـ **26** % مثّلتها إجابة المبحوثين بقولهم لا بد من :".. استشارة ذوي الكفاءة و الأخذ بمقترحاتهم.." . تليها فئة أخرى تمثل النسبة **18** % رأت:".. تقريب العلاقة بين المنظومة التربوية ككل و متطلبات المجتمع..".في حين رأى آخرون مَثّلوا نسبة **15** % أن الإصلاح لا بد أن يتضمن :".. إعادة النظر في نوعية التكوين الجامعي على مستوى البحث العلمي و التربص الميداني ..".

من جهة أخرى رأت مجموعة من المبحوثين يمثلون نسبة **10**% بأن الإصلاح لا بد أن يُفَعّْلَ الجهود نحو".. تشجيع الحرية الأكاديمية و النقدية و رفع مكانة الأستاذ الباحث..". في حين هناك يرى أن الإصلاح لا بد أن يراعي: ".. سيادة التوجه العلمي لا الأيديولوجي..".و مثلوا نسبة 6 . وبنفس النسبة أن جاء ذكر عنصر آخر ممثلا في القول:".. لابد من مراجعة الإصلاحات دوريا..". و أقل نسبة 6 % . ترجع إلى فريق آخر رأى أن الإصلاح لا بد أن يشمل متضمنات تتعلق بـ :"..تحسين التسيير الإداري الجامعي و العلمي.." و أخيرا بقيت فئة من المبحوثين أبدوا تحفظهم من إبداء رأيهم حول الموضوع .

وعموما يمكن حصر اتجاهات المبحوثين حول تصورهم لإصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل المرحلة الراهنة بأنه ينطلق من ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول: يشمل الوحدة رقم (2) والوحدة رقم (3) الوحدة رقم (5) و الوحدة رقم (6) و الوحدة رقم (7) وكلها تركز على ضرورة رفع مستوى التفكير العلمي الهادف داخل الوسط الجامعي.

الاتجاه الثاني: ممثل في الوحدة رقم (1) و يتعلق بالتركيز على العمل في سبيل تقريب العلاقة بين المنظومة التربوية ككل و متطلبات المجتمع.

ـ **الاتجاه الثالث**: تمثله الوحدة رقم (4) التي تؤكد على ضرورة مراجعة الإصلاحات دوريا من خلال التقويم لنسبة تحقيق الأهداف التربوية و التنبؤ بما سيجري مستقبلا مع الابتعاد عن الحلول الآنية للمشكلات.